استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة

د. غانية نذير
جامعة الوادي – الجزائر
nadhir-ghania@univ-eloued.dz

The Orientation to Attracting Foreign Direct Investment, a suitable alternative for Algeria to avoid rentier Economy,

In the current international evolutions

Dr. Ghania nadhir

El-oued university- Algeria

Received: 11 Feb2016 *Accepted: 17 Oct2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى محاولة تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كآلية من أجل الخروج بالاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك من خلال عرض لمحة عامة حول الاقتصاد الوطني، ثم المزايا والمخاطر التي يجنيها الاقتصاد جراء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وصولا إلى واقع المناخ الاستثماري الجزائري، مبرزين أهم المعوقات التي حالت دون استقطاب الاستثمارات الأجنبية. ثم حاولنا في الأخير تقديم مجموعة من السياسات والاستراتيجيات كمقترح لتعزيز قدرة الجزائر لأن تكون منطقة جاذبة لاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفق الإستثمار الوارد، الإستثمار خارج قطاع المحروقات، سياسات واستراتيجيات الاستثمار، الاقتصاد الجزائري.

رموز jel: E2 . E6 .H5.

Abstract:

The objective of this study is to put Algerian experience in the field of the attraction of foreign direct investment, as a mechanism for the exit of the national economy from dependence on the hydrocarbon sector. And then, the benefits and risks of flow of foreign direct investment until the reality of the domestic investment climate. We high light the most important obstacles to foreign investment. Finally we have a set of policies and strategies as a proposal for advancement the national economy becomes an area attracting foreign direct investment.

Keywords: *Attracting Foreign Direct Investment, a flow of incoming investment, Investment outside the Hydrocarbon Sector, Policies and investment strategies, Algerian economy.*

(JEL) Classification: *E2 . E6 .H5.*

تمهيد:

يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعتبر عاملا مكملا للإستثمار المحلي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، لذا تتنافس معظم البلدان على إستقطاب الإستثمار الأجنبي بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه، ويحقق التوافق مع الإمكانيات والأهداف الوطنية للبلدان المضيفة له. ولتحقيق هذه الغاية شرعت العديد من الدول في سن التشريعات وتنفيذ السياسات الجاذبة للإستثمار بهدف تحسين المناخ العام لإستثمار، وقد أدت هذه العوامل إلى تركيز تدفقات الإستثمارات الأجنبية في الدول التي حققت نتائج إيجابية وقطعت أشواطا معتبرة في تطبيقها لمتطلبات التحول في المناخ الإستثمار العالمي.

والجزائر من ضمن الدول التي بدأت منذ السنوات الأخيرة بالسير فعلا في هذا الإطار إذ باشرت حكومتها مختلف الإصلاحات الهيكلية، المالية، التجارية والإستثمارية بعدما أدركت الفشل الذريع الذي منيت به الإستراتيجية التنموية التي كانت تنظر إلاّ للداخل والتي جرى إتباعها في الماضي، إلى جانب ضرورة بناء إقتصاد يتسنى تكييفه بكل كفاءة وإيجابية مع التحولات العالمية ومن ثم الإندماج في الإقتصاد العالمي، وحاجتها لتحفيز نمو الاقتصاد وتعزيز حيويته وتقليص الفقر وخلق المزيد من فرص العمل وتطوير مستوى المهارة والإنتاجية لدى القوى العاملة وجلب التكنولوجيا من أجل خلق تكنولوجيا ذاتية.

ومن أجل تحقيق ذلك، أصبحت الجزائر تعي أن ما من سبيل سوى إفساح المجال للإستثمار المباشر الأجنبي، وعيا منها بأن تشجيع هذا الأخير والحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة له يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الإعتماد فقط على إستخراج الثروات الباطنية، وتدعيما للإستثمار المحلي، وبديلا لأشكال التمويل الكلاسيكي وتحقيق القدرة التنافسية في مختلف المجالات وخدمة لكل الأهداف المرجوة من وراء ذلك.

إشكالية الدراسة: تعتبر قضية تخفيف التبعية لقطاع المحروقات تحديا يجب أن يولى إهتماما كبيرا في الاقتصاد الوطني الجزائري بالبحث عن السبل التي قد تساهم في تعزيز مختلف القطاعات الاقتصادية؛ ومن أهم الركائز التي يمكن الإعتماد عليها في هذا المجال هو إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وطبقا لما تقدم فإن إشكالية هذه الدراسة تنصب في الإجابة عن السؤال التالي:

ما مدى تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر؟، وإلى أي مدى يمكن إعتباره بديل فعال للخروج بالاقتصاد الوطني من مرجلة التبعية لقطاع المحروقات إلى مرحلة التنويع؟.

أولا: تعاظم تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات ومخاطر الإعتماد عليه:

عند إلقاء نظرة على الاقتصاد الجزائري تفضي إلى حقيقية لا جدال فيها كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا نظرا لإعتماده الأساسي على عائدات النفط المتأتية من قطاع واحد هو قطاع المحروقات، في حين أن مساهمة القطاعات الأخرى وخصوصا الصناعة والزراعة والسياحة تكاد تكون منعدمة[1]. وعليه يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري بإعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين إستراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، وتشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة، وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40 % من الناتج الوطني المحلي، وأكثر من 60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية، ويساهم بـ 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية[2].

إن الأهمية البالغة للمحروقات تجعل من السوق الدولي للمحروقات سوقا ذات أهمية كبرى، ويجعل من تحليل العرض والطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرا مهما؛ فمن جهة أن إرتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى إرتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي، ومن ثم إرتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية بإعتبارها دول إستهلاكية غير مصنعة؛ ومن جهة أخرى يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى إنخفاض أسعار النفط، وبالتالي إنخفاض عائدات صادراته بالنسبة للدول المصدرة له، ويظهر أثر ذلك جليا على الإقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير. والجزائر بإعتبار تركيزها الشبه الكلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة، ومن ثم إستعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد إقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات. وعليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة إقتصادها ومحاولة الابتعاد عن التبعية للمحروقات، وإنشاء إقتصاد متين يعتمد بشكل كبير على التنويع في مصادر الدخل[3].

ثانيا. الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدوافع والمخاطر بالنسبة للدول المضيفة:

1) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **صندوق النقد الدولي (*FMI*):** عرفه على أنه ذلك النوع من الاستثمارات الدولية الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين الدولة المضيفة والمستثمر المباشر، بالإضافة إلى تمتع هذا الأخير بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[4].

◆ **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (*UNCTAD*):** هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر على الأقل 10 % من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع، سواء كان المشروع جديدا أو عاملا وقائما بالفعل[5].

◆ **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*):** كل شخص طبيعي، كل مؤسسة حكومية أو خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم ارتباط فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي[6].

◆ **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*):** هو اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة، حيث تكون استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية، كما أن المساهمة في رأسمال المؤسسة يكون في شكل مساهمات نقدية أو عينية[7].

2) **دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:**

◆ يساهم في تنمية التجارة الخارجية وتحقيق التقدم الاقتصادي والحصول على التكنولوجيا؛

◆ يساعد على إنشاء صناعة حديثة ومتطورة، والانفتاح على الاستثمار في قطاعات أخرى[8]؛

◆ يمكن أن يوفر فرص عمل أكبر، وهو الأمر الذي تشتد حاجة الدول النامية إليه نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض اليد العاملة غير المحدودة وغير المؤهلة، كما يساعد في إكساب العاملين للمهارات والقدرات التنظيمية؛

◆ الإسهام في تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية بفضل وجود قدر واسع من الموارد والطاقات الإنتاجية غير المستغلة؛

◆ يساهم في توفير عملات أجنبية من خلال إقامة مشاريع إنتاجية لأغراض التصدير أو التي تقام بهدف إحلال الواردات؛

◆ توسيع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال إعادة استثمار جزء من أرباحها داخل الدولة المضيفة؛

◆ نتيجة لما سبق يمكن أن تحقق إنتاج أكثر ودخول أعلى، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى[9].

3) **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:**

◆ تعمل الشركات الأجنبية على الحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة لمنعها من منافسة الشركة الأم في الأسواق الدولية، أو قد تسمح لها بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى بالشروط التقييدية؛

- رغبة الشركات المستثمرة الدائمة وسعيها الخبيث والسيطرة على السوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم؛
- عند إنهاء الشركات المستثمرة من هيمنتهم على الاقتصاد يبدؤون في توجيه تدخلهم في القرار السياسي للبلد بما يخدم مصالحهم عن طريق الضغط على حكومات هذه البلدان لتقديم مزيد من التنازلات؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى ازدهار المنتوج الأجنبي الذي يتميز بالجودة على حساب المنتوج المحلي؛
- بعد تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق المحلي، ولإكمال استثماراته فإنه يعمد إلى استغلال الإمكانيات المحلية للبلد عن طريق الاقتراض من البنوك المحلية عوض تدعيم من الخارج[10]؛
- أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع والخدمية والاستهلاكية فقط، حيث الربح السريع والذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا، ويتفادون الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية والثقيلة؛
- من شروط قدوم الاستثمار الأجنبي هو حرية تحويل الأرباح إلى الخارج، مما يعني حتمية حدوث استنزاف احتياطات البلد المضيف من النقد الأجنبي عن طريق تحويل عوائده إلى الخارج على شكل نقد أجنبي[11].

الشركات المستثمرة لا تراعي الإستغلال العقلاني ولا المحافظة على ثروات الأجيال القادمة خدمة للتنمية المستدامة للبلد المضيف[12].

ثالثا. أسباب التوجه نحو تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر كخيار للخروج بالاقتصاد الوطني من تبعية للنفط:

من أهم الأسباب التي دفعت بالإقتصاد الوطني الجزائري إلى الإنفتاح نجد:

1) الإخفاق التنموي:

منذ الاستقلال وإلى غاية الثمانينات طبقت الجزائر سياسة التصنيع وإعتمدتها كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وإنشاء قاعدة إنتاجية حقيقية بغرض تحقيق تكامل بين القطاعات الاقتصادية والرفع من مستويات الدخل لذلك كان إختيار نموذج الصناعات المصنعة؛ غير أن هذه السياسة المجسدة لم تحقق الأهداف المرجوة منها ولا حتى تحقيق قاعدة إنتاجية متطورة. وأمام هذه الوضعية عمدت السلطات إلى توقيف الإستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة ومتابعة الإستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز، كما وجهت الإستثمارات الجديدة في تدعيم المنشآت القاعدية وإلى قطاعات الصناعة الخفيفة وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية إلى الاقتصاد الوطني.

كما أن الا عتماد المطلق على تصدير منتوج واحد وهو النفط جعل الاقتصاد الوطني يستجيب للصدمات الخارجية خاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط، وهذا ما أثبتته الصدمة البترولية التي عرفها العالم سنة 1986 نتيجة إنهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، فبينت مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري، وإنعكست سلبا على الحياة الإجتماعية، حيث أدت إلى إرتفاع حجم المديونية ومعدل التضخم وإنخفاض القدرة الشرائية وإرتفاع حاد

للأسعار، وبما أن البترول والغاز الطبيعي يشكلان أكثر من 90 % من قيمة السلع التي تصدرها الجزائر فمن المنتظر أن تتأثر التنمية مباشرة بهذا التدهور في أسعار المحروقات. وهذا ما نخشاه على الاقتصاد الوطني الجزائري في الوقت الراهن خاصة بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية[13].

2) **الضغوطات الخارجية:**

إن التغيرات والتطورات الاقتصادية التي ميزت الاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة، كالهيمنة الأمريكية على الصعيد السياسي والاقتصادي، وإرتقاء التكتلات الاقتصادية وبروز قوتها كالاتحاد الأوروبي مع تصاعد موجة العولمة من خلال ضرورة الإندماج في الاقتصاد العالمي وما يسايره من سياسات التحرير التجاري والمالي وفتح الأسواق وإزالة العوائق التي يحتمل أن تعيق هذا التحرر، بالإضافة إلى الدور القوي للمنظمات الدولية، والذي يعمل على تكريس الإندماج في مختلف المجالات وتجنيد الإتجاه العالمي نحو تحرير المبادلات التجارية والمالية، كل هذا جعل خريطة العالم الاقتصادية تتغير، وبدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية.

والجزائر لم تكون بعيدة عن هذه التطورات وإنعكاساتها، وهذا ما يبرر أن تلك التطورات والتغيرات شكلت ضغوطا حقيقية على الاقتصاد الجزائري، والتي أجبرته على إعادة النظر في سياسته الاقتصادية التنموية، وإنتهاجه سياسة تتماشى مع هذه التطورات العالمية الجديدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الإنفتاح أكثر عبر السماح للشركات الاجنبية للأستثمار المباشر فيها. وفي ظل عدم وجود خيارات بديلة وأمام التحديات الخارجية ومنها تحرير حركة رؤوس الأموال والتجارة وفتح الأسواق، أصبحت الجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية تعي جيدا أنه يجب عليها التأقلم معها ومن ثم بذل المزيد من الجهود للإندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي[14].

رابعا. واقع إستقطاب الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر:

1) **تدفقات حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:**

حسب تقديرات الأونكتاد فقد بلغت أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2015 نحو 26.2 مليار دولار، حيث تمثل نسبة 0.1 % من إجمالي أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم والمقدر بـ 24983 مليار دولار خلال نفس الفترة، أما عن تدفقات الإستثمار فقد شهدت الجزائر إستثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار، حيث تمثل نحو 18 % من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال العام.

جدول رقم (01): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة 2011-2015

الوحدة: مليون دولار

الإستثمار الأجنبي المباشر	2011	2012	2013	2014	2015
الأرصدة	22120.6	23620.0	25312.9	26819.6	26232.3
التدفقات*	/	**1499.4**	**1692.9**	**1506.7**	**-587.3**

* تدفق السنة الحالية = رصيد السنة الحالية – رصيد السنة التي تسبقها

La Source: United Nations Conference On Trade Ana Development (UNCTAD),World Investment Report, 2013, PP 167-168.

2) نشاط الجزائر على صعيد إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة:

1.2. تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

إستقطبت الجزائر العديد من مشاريع الإستثمار الأجنبي، حيث بلغت 375 مشروعا بتكلفة إجمالية مقدر بـ 68 مليار دولار، يتم تنفيذها من قبل 22 شركة أجنبية، موفرا بذلك نحو 93 ألف منصب شغل؛ ويرجع سبب ذلك التطور إلى طبيعة القوانين والتشريعات الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية والتي تضمنت عدة مزايا جمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية، هذا إضافة سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى عديد الإتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع عديد الهيئات والمنظمات الدولية. وبالرغم من إستقطاب الجزائر العديد من المشاريع إلا أنه لم يرق إلى تطلعات وآمال السلطات العمومية الجزائرية فيما يخص نظرتها إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول رقم (02): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003 - ماي2015

السنة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف
2003	23	5046.3	4732
2004	19	857.2	3334
2005	45	10545.3	11049
2006	50	9686.6	9491
2007	29	4070.1	5711
2008	75	16408.2	27305
2009	32	2605.1	5872
2010	21	1367.4	3797
2011	27	1431.6	2565
2012	18	2376.8	4951
2013	16	4284.6	7298
2014	13	535.5	2130
2015	07	8825.3	4918
الإجمالي	**375**	**68040**	**93153**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2016، ص 119.

2.2. توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة:

من خلال النتائج المعروضة نلاحظ سيطرة الشركات الفرنسية على الحجم الأكبر من حيث عدد الشركات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر بـ 81 شركة وهذا لظروف جغرافية وتاريخية، أما عن تواجد البلدان العربية في الجزائر كدول مستثمر فيمكن تفسيره للتسهيلات التي قدمتها الجزائر للمستثمرين العرب في الولوج إلى السوق الوطنية بحكم الإتفاقيات المشتركة، حيث تأتي الامارات في الصدارة بـ 26 مشروعا.

جدول رقم (03): أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003- ماي 2015

	الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
01	فرنسا	81	5950	10011	62
02	الولايات	34	3303	3210	31
03	الإمارات	26	15280	11561	25
04	إسبانيا	24	7860	6702	20
05	المملكة	24	3738	2033	18
06	ألمانيا	17	669	4922	14
07	الصين	12	2658	9566	12
08	سويسرا	12	4538	5874	07
09	مصر	11	4178	7350	09
10	تركيا	5	1941	4628	05
	باقي الدول	129	17925	27296	103
	الإجمالي	**375**	**68040**	**93153**	**306**

المصدر: **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات**، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2015، الكويت، 2015، ص 119.

3.2. توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الشركات المستثمرة:

من خلال الجدول رقم (04) الذي يمثل أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر، تصدرت شركة الإمارات للإستثمارات الدولية القائمة، حيث تنفذ مشروعا ضخما بتكلفة إستثمارية تقدر بنحو 5 مليارات دولار، موفرا بذلك نحو ثلاثة ألاف منصب شغل.

جدول رقم (04): أهم عشرة شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003- ماي 2015

	الشركة	عدد المشروعات	التكلف (مليون دولار)	عدد الوظائف
01	Emirates Internationqal Investment Company	01	5000	3000
02	Vietnam Oil and Gas Corporation (Petrovietnam)	02	4743	1999
03	Repsol SA	02	3565	839
04	Jelmoli Holding AG	05	3539	4500
05	Total Co	03	3465	961
06	Orascom Group	06	2814	3541
07	Arcelor Mittal	03	2447	4349
08	British Petroleum	03	2384	485
09	Grupo Ortiz Construccion u Servicios Del Mediterraneo	04	2049	2434
10	China National Petroleum (CNPC)	02	1991	291
	باقي الشركات	**344**	**36043**	**70754**
	الإجمالي	**375**	**68040**	**93153**

المصدر: **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات**، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2015، الكويت، 2015، ص 119.

4.2. توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات المستثمرة فيها:

حسب التوزيع القطاعي أخذ قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي الحجم الأكبر من حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، بإعتباره القطاع الأهم جذبا لهذه الاستثمارات، وقد هذا القطاع تحصل على نسبة تقدر بـ 28.1 % من مجموع حجم الإستثمارات الأجنبية المسجلة بالجزائر لغاية سنة 2015 بمجموع 28 مشروع إستثماري أجنبي. ثم يليه قطاع المعادن والعقارات بنسبة تقدربـ 20.1 % و19.6 % من مجموع حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة بالجزائر (على التوالي).

جدول رقم (05): أهم عشرة قطاعات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003- ماي 2015

	القطاع	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
01	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	28	19130	6489	22
02	المعادن	21	14371	16486	17
03	العقارات	19	13343	14199	14
04	المواد الكيميائية	14	7294	3863	12
05	الفنادق والسياحة	12	2678	5826	08
06	البناء ومواد البناء	14	2238	3726	09
07	خدمات الأعمال	39	1599	1814	39
08	صناعة المعدات الأساسية	28	1252	14728	20
09	المنسوجات	09	997	3678	09
10	التخزين	03	669	1786	02
	باقي القطاعات	**188**	**4282**	**20558**	**159**
	الإجمالي	**375**	**68040**	**93153**	**306**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2015، الكويت، 2015، ص 119.

رابعا. معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

منذ تشريع الحكومة الجزائرية العديد من قوانين الاستثمار، أعربت العديد من الشركات الأجنبية عن نيتها في الإستثمار بالجزائر من خلال تسجيلها لدى وكالة تدعيم أو متابعة وترقية الإستثمارات، هذا التدفق الهائل للمستثمرين أعطى إنطباعا بأن الجزائر مقبلة على تحولات وتطورات إقتصادية كفيلة بتحقيق معدلات نمو إيجابية تسمح لها بتحسين وضعها المالي والاقتصادي، إلا أنه وبالمقارنة بين ما تم الإعراب عنه من نيات وما تم تحقيقه فعلا من إستثمارات يمثل مفارقة كبيرة تطرح عدة تساؤلات عن ماهية العوائق التي تحول دون تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

1) **العراقيل القانونية والتنظيمية: يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية لعل أبرزها:**

- عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية وتطبيقها بصفة انتقائية ومتباينة من جهة إدارية إلى أخرى؛
- غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة ومتابعة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط؛
- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية؛
- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ [14] إجراء، يستغرق 24 يوما، وتكلف 21.5 % من دخل الفرد؛
- عدم توفر البنية التحتية في مواقع الاستثمار كخدمات الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف[15]؛
- ثقل النظام الضريبي وشبه الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار[16]؛
- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاء في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاء أكثر من 387 يوما مقارنة مع 7 أيام في تونس[17].

2) **مشكلة العقار الصناعي:**

يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقفت العديد من المشاريع الإستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، حيث أظهرت التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود حوالي 30 % من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، كما بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م^2 ، بينما حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار قدر بـ 80 مليون م^2 ، ولهذا يتبين أن الازمة ليس في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراض[18].

3) **الرشوة والفساد الإداري:**

وينتج هذا الأمر من البيروقراطية والروتين الإداري، وكذا إنعدام أنظمة معلوماتية تلاءم القيام بالعمل الإستثماري مما يؤدي في النهاية إنتشار الرشوة، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الإستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 % من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والإستفادة من بعض المزايا والخدمات [19].

4) **مشكلة الحصول على التمويل:**

إن هذا العائق سببه النظام البنكي الجزائري الذي لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الكفاءة في التقييم المشاريع، وكذا سيطرت القطاع العمومي وهيمنته على النظام البنكي في الجزائر، وبالتالي فإن عملية الحصول على القروض البنكية تشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، وعليه فتمويل الإستثمارات يعاني من بطء شديد[20].

5) **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:**

إن انتشار المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى إنتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات، وبالتالي يصبح الإختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما الإنسحاب من السوق أو التعرض للإفلاس[21].

6) **الاستقرار السياسي:**

نظرا للوضعية الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الإستثمار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لخطر البلاد قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، إضافة إلى الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية في جعل المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الإستثمار فيها[22].

7) **معوقات اجتماعية:**

انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الإدخار ومجالات الإستثمار المختلفة، إضافة إلى ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة لما لها أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية[23].

8) **معوقات أخرى:**

- تفشي ظاهرة القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة، حيث يتجاوز حجم الاقتصاد غير الرسمي **30 %** من إجمالي الناتج الداخلي الخام حسب تقديرات البنك الدولي؛
- عدم كفاءة الترويج للفرص الاستثمارية[24]؛
- رغم ما أصدرته الجزائر من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والإقتصاد الوطني؛

◆ ما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاسترداد هو الغالب، وهو ما ينعكس بالسلب على الاستثمار المحلي، وبطبعة الحال المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في دوله[25].

خامسا. السياسات المقترحة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى لجزائر:

1) السياسات المتعلقة بالإطار التنظيمي والتشريعي للإستثمار الأجنبي المباشر:

عموما يفضل المستثمرون الأجانب البلدان التي تتوفر على قوانين تكفل الآمان والضمان والتي تتمتع بالحماية التي تكفلها القوانين الوطنية أو المعاهدات، وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة، وتوفر الشفافية اللازمة التي تشجع الأجنبي وتقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها عند إتخاذه قرار الإستثمار. كما ترتبط معاملة وحماية الإستثمار الأجنبي بموقف البلد من الأجانب مقارنة بالمعاملة الوطنية والنزيهة والمنصفة، وعدم التمييز في تحويل الأموال ونزع الملكية وتسوية المنازعات[26].

وتتوقف كفاءة مرونة الاطار المؤسسي والتنظيمي للإستثمار على عدد الهيئات التي تتعامل مع المستثمرين، وكذلك على عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما قل عدد الإجراءات وإنخفضت التكاليف والوقت المستغرق لقيام المشروعات[27].

2) السياسات المتعلقة بانتهاج التدابير الاستباقية وتقنيات الترويج المستهدف للإستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر إستخدام الترويج الإلكتروني وإستخدام تكنولوجيا الإتصالات من الأساليب الحديثة في تقنيات الترويج، حيث يجب أن تراعي الهيئات المكلفة بالترويج إلى هذا العنصر مع عرض البيانات بعدة لغات، حيث يتمكن زوار الموقع الالكتروني عل إختلاف جنسياتهم من الإطلاع والإستفادة من الإحصائيات والبيانات المعروضة، كما يمكن ربط الموقع الشبكي بمواقع الوزارات والهيئات وقواعد البيانات، وباقي الجهات الحكومية التي لها صلاحيات تقديم الخدمات للمستثمر.

وخلاصة القول، إن الجهود الترويجية للفرص الإستثمارية للبلد تعتبر من الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يجب أن تتوفر أولا عوامل الجذب الرئيسية التي تساعد على تدفق الإستثمارات الأجنبية في البلد المضيف، لأن عدم توفرها لا يساعد على نجاح إستراتيجيات الترويج المعتمدة، فالمستثمر الأجنبي يقوم بإتخاذ قراره الإستثماري بناء على مجموعة من المعطيات الاقتصادية والتي عادة ما تكون قابلة للقياس وليس على مجرد ترويج تقوم به الدولة، وهذا الوضع كمن يسوق لسلعة عديمة القيمة وفاسدة وغير قابلة للاستهلاك[28].

3) **السياسات المتعلقة بتحسين بيئة الإستثمار العام:**

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار، إستقرار السياسة الاقتصادية الكلية بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري وإستقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم؛ كما أن تفاعل وتداخل عناصر المناخ الإستثماري العام تؤثر بشكل كبير على فرص نجاح المشروع الإستثماري في منطقة معينة وتترجم محصلة ذلك التفاعل والتداخل إلى عناصر جذب وعناصر طرد للإستثمار، فكلما تحسنت عوامل الجذب في المناخ الإستثماري كلما زادت فرص الإستثمار الأجنبي المباشر، وكلما ضعفت تلك العناصر زادت بالمقابل عوامل الطرد، مما يؤدي إلى إنخفاض التدفقات المحتملة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[29].

4) **السياسات المتعلقة بتقديم الحوافز الجيدة والإعفاءات الموجهة للإستثمار الأجنبي المباشر:**

على الرغم من الاتجاه السائد في معظم البلدان النامية يذهب إلى منح المزيد من الإعفاءات والضمانات والحوافز لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الواقع العلمي أثبت أن رأس المال الأجنبي قد إتجه في كثير من الأحيان إلى دول شحيحة في منح هذه الحوافز أكثر من إتجاهه إلى الدول التي كانت أكثر سخاء وكرما في منح هذه الحوافز، ولهذ فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة ترشيد الحوافز وتوجيهها وربطها بالأولويات الإقتصادية التي تخدم أهداف التنمية الوطنية بحيث تصبح عامل جذب حقيقي للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ويجب أن ينظر إليها على أنها من عوامل الجذب المكملة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وليست من العوامل الرئيسية لقرارات الإستثمار[30].

سادسا. مقومات نجاح سياسات وإستراتيجيات دعم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بعد التعرف على واقع وسياسات الإستثمار الأجنبي في الجزائر، أصبح من الضروري إدراج أهم المقومات التي تؤدي إلى نجاح تلك السياسات والإستراتيجيات، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- توفر الإرادة السياسية على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية، والحاجة إلى صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية واضحة تترجم في الواقع العملي من خلال وضع القوانين الملائمة وتبسيط الإحراءات الحكومية واستقرار اللوائح التنظيمية، وتوفير الشفافية وتقليل المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وليست متناقضه معه؛
- تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن تحديد الهدف يؤدي إلى تحديد الحافز، ومن ثم تكون الحوافز موجهة مما يحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة على الخزينة الدولة[31]؛
- توفير خارطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها؛
- تعزيز التنمية البشرية وتوفير العمالة المدربة في مختلف القطاعات الاقتصادية؛

◆تكوين سمعة جيدة لدى المستثمرين الأجانب والتركيز على الإستثمارات طويلة المدى بدلا من الإستثمارات قصيرة المدى، وفي هذا السياق فإن وضع حوافز على درجة عالية من الكفاءة سيؤدي إلى تشجيع المستثمرين على البقاء لفترات أطول مما يحقق مزيدا من التدفقات، كما أن الإهتمام بالجيل الأول من المستثمرين الأجانب قد يخلق انطباعا إيجابيا لباقي المستثمرين؛

◆الاعتماد على سياسة منح الحوافز والاعفاءات الموجهة التي تؤدي الى تقليل التكاليف على الميزانية العامة للدولة من جهة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية من جهة ثانية[32].

الخاتمة:

يمكن القول أن الجزائر تتمتع بالعديد من القدرات الإقتصادية والعوامل الآخرى الجاذبة للإستثمار، بإضافة إلى كل الإمتيازات والضمانات الواسعة النطاق التي قدمتها من خلال مختلف القوانين والتشريعات مما يجعلها دولة مستقطبة ومرغوب فيها لدى الأجانب، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، إذ أنه كما لاحظنا فحجم الإستثمارات المباشرة المسجلة في الجزائر لم يكن يتناسب بأي حال من الأحوال مع المستوى والتطلعات المرجوة، وربما يعود ذلك إلى العقبات التي تم ذكرها سابقا، مما يستدعي الأمر إنتهاج مختلف السياسات والإستراتيجيات بهدف إستغلال الإمكانيات والمؤهلات الخاصة، وبالتالي خلق مناخ مناسب لزيادة إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

وختاما، فإن سياسة دعم الإستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تكون جزءا من السياسة العامة الداعمة لمناخ الإستثمار عموما، ويجب أن تراعي الجزائر إلى الإستثمار الأجنبي على أنه مكمل للإستثمار المحلي وليس بديلا عنه، كما أن بيئة الإستثمار التي لا تشجع المستثمر الوطني هي بالضرورة بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

◆ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في القضاء على البطالة، كما أنه وسيلة فعالة للرفع من القدرات التصديرية للبلد المضيف.

◆ تظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ضعيفة وغير كافية ودون المستوى المطلوب بالنظر إلى إمكاناتها والفرص الاستثمارية المتاحة لدبها.

◆ يعزى هذا الإخفاق في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات، ولعل أهمها مشكلة الفساد والبيروقراطية وانعدام الشفافية.

◆ إن الاستمرار في منح الإعفاءات الجبائية والجمركية دون وجود دفتر شروط مسبق قد يؤدي إلى تشويه النمط الاستثماري مجددا وزيادة العبء المالي للدولة.

- يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأكبر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- لقد أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير الاستثمار، وذلك من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي وسن التشريعات والقوانين وبعث المؤسسات والهيئات المؤطرة له وتخصيص الأموال اللازمة له، هذه الجهود حملت معها الكثير من الامتيازات والحوافز المشجعة على استقطاب الاستثمار الأجنبي.
- بالرغم من أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ استثماري ملائم وجذاب للاستثمار الأجنبي.

الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج السابقة، وإدراكا منا بالأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وجب علينا اقتراح توصيات التالية:

- ضرورة العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تدارك النقائص والقوانين المنظمة له، حتى يتم الوصول إلى مناخ استثماري ملائم يرفع من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه الاقتصاد الوطني.
- العمل على القيام بإصلاحات اقتصادية أكثر عمقا، وذلك بتخلص الدولة نهائيا من التدخل في تسيير الاقتصاد والإكتفاء بدور الموجه، إضافة إلى ضرورة تسريع عملية إصلاح المنظومة المالية والمصرفية بما يتماشى مع مستوى التقدم العالمي مما يعطي الثقة والآمان للمستثمر الاجنبي .
- التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر عن طريق الدبلوماسية الخارجية، وإبرام المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب.
- محاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخيل الدولة وتجنب أخطار تقلبات أسعار البترول، والإستفادة من تجارب بعض الدول التي إستطاعت جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

المراجع والإحالات:

1.IEA, World Energy Outlook 2007, Stedi Media, Paris, France, p 87.

2 . Hilel Hamadache, Rente Pétroliére et évolution du secteur agricile en algérie – syndrome hollandais et échangeabilité, Thése de Master of Science, Montpellier, france, 2010, p 34.

3. سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن والعالم ماضيا وحاظرا**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2007. ص08.

4. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005. ص251.

5. United Nations Conference On Trade Ana Development (UNCTAD),World Investment Report, New york et geneva: Nations Unies,2013.

6. Organisation de coopération et de développement économiques(OCDE), Définitions de référence détailles des investissements internationaux, Paris, 1983, P14.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، الأمر رقم 01- 03 من القانون 01- 10، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

8. فريد نجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الج**امعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 36.

9. صالح مفتاح – دلال بن سهيلة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية – حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 44، 2008، ص 114.

10. عبد الكريم كاكي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010، ص ص 95- 96.

11. موسى سعيد مطر وآخرون، **المالية الدولية**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص 182.

12. زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 1998، ص 37.

13. فاطمة الزهراء قندوز، **الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال التسعينات**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 21.

14. عبد الكريم كاكي، **أثر العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 2006/1970**، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008/2007، ص ص 107- 108.

15 Banque Mondiale (BM), Rapport annuel 2007, New york et geneva: Nations Unies, 2007

16 World Bank (WB),Pilot Algeria Investment Climate Assessment, June 2003. In www.worldbank.org

17United Nations Conference On Trade Ana Development (UNCTAD),Examen de la Politique de L'investissemnt de Algérie, New york et geneva: Nations Unies, 2004, P40.

18 CNES, La Configuration du Foncier en Algérie: Une Contrainte au developpement économique, 20éme Session Pléniére, mai2004, PP60-64. In www.cnes.dz

19 World Bank (WB),Pilot Algeria Investment Climate Assessment, Op.cit, P 24.

20 .محبوب بن حمودة – إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 05، 2007، ص 62.

21. بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة شلف، الجزائر، العدد 05، 2006، ص 85.

22. علي همال – فاطمة حفيظ، **آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل إتفاق الشراكة الأورو- متوسطية**، مجلة الاقتصاد والمناجمانت، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 04، 2005، ص 387.

23. إسماعيل إسماعيل رجب إبراهيم، **دور المناخ الاستثماري في تنمية الاستمارات في مصر**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر، 1997، ص 78.

24 World Bank (WB),Pilot Algeria Investment Climate Assessment, Op.cit, P 24.

25. بولعيد بعلوج، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مرجع سابق الذكر، ص ص 79- 81.

26. الاونكتاد، **فعالية التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر**، أفريل 2003، نيويورك وجنيف، 2003، ص06.

27. مجلس الوزراء المصري، **السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر**، مطبوعات مركز المعلومات وإتخاذ القرار، جويلية 2004، ص 21.

28. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب)**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008/2007، ص 164.

29 C.MICHELET, La Séduction des Nations ou Comment Attirer les Investissement, Edition Economica, Paris, 1999, PP 72-82.

30. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب)**، مرجع سابق الذكر، ص 165.

31. هودة عبو، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2006/1970**، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008/2007، ص 133.

32. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب)**، مرجع سابق الذكر، ص 167.